

كتاب دوري
رقم (١) لسنة ٢٠٢٢
بشأن
اعتماد فروق (أرباح / خسائر)
تدبير المصلحة الأجنبية عند تحديد وعاء ضريبة الدخل

سبق وأن أصدرت المصلحة الكتيب الدوري رقم (١٤ لسنة ٢٠١٧)،
(٢٥ لسنة ٢٠١٧)، وذلك في ضوء القرارات الوزارية رقمي (٩٢ لسنة
٢٠١٧)، (١١٨ لسنة ٢٠١٧)، والذين يحددان نسب التغير في أسعار صرف
العملات الأجنبية خلال السنوات (٢٠١٣ حتى ٢٠١٦) وذلك للمنطقة
الاستراتيجية أو التصديرية خلال تلك السنوات أو بعض الصلبيات التي يتم بالمصلحة
الأجنبية لا ينشأ، وحيث ورد بالكتيب الدوري المنشور إليها أية احتساب لنسب
التغير وفقاً للقرارات الوزارية سابقة الذكر، وبملاحظة الإساءة داخل وحدات
المصلحة تبين وجود اختلاف في التطبيق.

لذا فتم المصلحة مشدداً على كافة وحداتها ضرورة الالتزام
بالاتي:

أولاً : الحالات النظرية :

- إذا قدم كل من الشخص الطبيعي / الاعتباري الإقرار الضريبي مؤيداً بمستندات
لجانب يتم تطبيق ما ورد بالكتيب الدوري رقم (٢٥ ، ١١) لسنة ٢٠١٧ كالآتي :
- إذا كان إشعار الخصم الصادر من البنك المقدم بتحويل قيمة الاعتماد
المستندي أو مستند التحصيل بالمصلحة الأجنبية، وتبين أن سعر الصرف
للمصلحة الأجنبية أعلى من سعر الصرف للمصلحة طبقاً للبنك المركزي مضافاً
إليه قيمة التغير الواردة بكل من القرارات الوزارية رقمي (٩٢ ، ١١٨)
لسنة ٢٠١٧، فيتم اعتماد إشعار الخصم سواء كان أقل أو أكثر من سعر
الصرف للمصلحة طبقاً للبنك المركزي مضافاً إليه قيمة التغير وذلك استناداً
إلى حكم المادة (١٧) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والمادة (٢١) من
لائحة التنفيذية باعتبار أن هذه القيمة تكلفه محقة.
- على المنشآت والشركات الالتزام بتوفير المستندات الدالة على تدبيرها
للمصلحة الأجنبية سواء بشهادة من البنك المقدم بفتح الاعتماد المستندي أو
مستند التحصيل أو نمذاج (١) واردات أو مستندات شراء للمصلحة من
شركات الصرافة أو كشف الحسابات بالبنوك موضحاً بها أن التحويل تم
من حساب الشركة بالجنيه المصري إلى حساب الشركة بالمصلحة الأجنبية.
- وفي حال عدم تقديم المستندات الواردة بالفقرتين أعلاه يتم اعتماد سعر
الصرف الوارد بنشرة البنك المركزي مضافاً إليه قيمة التغير الواردة
بالقرارات الوزارية أو السعر الوارد بالتكلفة أيهما أقل.

١٢/٣٤٨

٥٠٢٩/١٨

مكتوب / مكتب رئيس المصلحة / محمد عبد الوهاب عروس



رئيس
مصلحة الضرائب المصرية

ثانياً : الحالات التقديرية :

إذا قدم كل من الشخص الطبيعي / الاعتباري الإقرار الضريبي غير مؤيد بحسابات أو لم يقدم إقراراً وفقاً لحكم المادة (٨٢) من القانون رقم (٩١) أو المادة (٢٩) من القانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ فته:

- يتم تسعير المشتريات الاستيرادية وفقاً لشهادة الإفراج الجمركي لتحديد سعر الصرف بالبنك المركزي ومقارنته بسعر الصرف للأغراض الجمركية ويتم اعتماد سعر الصرف الأعلى وذلك حال ما إذا كان تسعير العملة الأجنبية قد تم بمعرفة البنك.
- وفي حال تسعير العملة بمعرفة المنشآت أو الشركات فته يتم التسعير لكافة العمليات المستوردة، بناءً على سعر الصرف المعطى من البنك المركزي مضافاً إليه نسبة التغير الواردة بكل من القرارات الوزاريين رقمي [٩٢، ١١٨] لسنة ٢٠١٧ وذلك وفقاً لتاريخ شهادة الإفراج الجمركي الصادرة عن مصلحة الجمارك المصرية.

ثالثاً : تسري الأحكام الواردة بالبندين [أولاً ، ثانياً] بعاليه على الفترات الضريبية من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٦ والصادر بشأنها القرارات الوزارية المشار إليها.

أما بالنسبة للسنوات ما دون ذلك فتهم التعامل عليها وفقاً للآتي :

بالنسبة للحالات الدفترية ، يتم اعتماد سعر الصرف الصادر بإشعار البنك أو السعر الثابت بالدفتر والمؤيد بالمستندات.

أما بالنسبة للحالات التقديرية ، فتهم اعتماد سعر الصرف المعطى من البنك المركزي في تاريخ الإفراج الجمركي الصادر من مصلحة الجمارك ولا يتم المحاسبة على سعر الصرف المحتسب للأغراض الجمركية.

رابعاً : تطبق القواعد والأحكام السابقة على المصروفات التمويلية التي قامت المنشأة بمسداها بالعملية الأجنبية إلى أحد البنوك وذلك بعد التحقق من توافر الشروط التي وردت بأحكام القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وكذا القرارات الصادرة بشأن أسعار الصرف للعملة الأجنبية.

على كافة الجهات المختصة - كل فيما يخصه - متابعة تنفيذ هذا الكتاب في بكل دقة.

والله ولي التوفيق ::

رئيس
مصلحة الضرائب المصرية

مختار توفيق عباس

سرقى : ٢٠٢٣ / ٢ / ٢١

مختار توفيق عباس